فعل التأويل في النص القرآني

د. فوزية دندوقة
جامعة محمد خيضر- بسكرة.

إن التأويل بوصفه آلية وطريقة، لها قواعدها وشروطها، مسؤول عن حركة مكوّنات الخطاب حركة منهجية منضبطة، فلا تتحرك خطواتها خارج إطار القواعد، أو خلافا للشروط، مما قد يؤدي إلى الانفلات و الوقوع في الشطط، وعليه نتبين أن التأويل نوعان؛ صحيح وفاسد. أما الفاسد فهو صرف الكلام عن ظاهره، دون دليل يعضده، والصحيح هو حمل الكلام على المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحا[1].

وإذا كان يشترط في الناقد الأدبي أن يكون ملما بجميع العلوم والمعارف، فإن هذا أولى بأن يتحقق في مؤول النص القرآني، وإن لم يكن كذلك كان كلامه مردودًا، وعمله مذمومًا، وأخطاؤه غير معدودة.

ومجمل الشروط يدور حول عدم إقرار مؤول الكتاب أو السنة حتى يبحث بحوثا طويلة عريضة في إمكان ذلك المعنى بالعقل[2].وفعل تأويل النص القرآني هو عملية البحث عن معنى الآية المتشابهة، وإلحاقها بالآية المحكمة، حيث باستقراء التشابه (التماثل) تقلّب وجوه الآيات، بهدف نظمها، لاستنباط الوجه الذي فيه الفتوى، لهذا لم يقع التشابه في القواعد الكلية من أصول الدين وأصول الفقه وغيرها من معاني الشريعة، بل في الفروع الجزئية.

وإذا تسلط فعل التأويل على المتشابه يراعى في المؤول به أوصاف ثلاثة، هي[3]:

- الوجه الأول: أن يرجع إلى معنى صحيح في الاعتبار، متفق عليه بين المختلفين، ويكون اللفظ المؤول قابلا له، فإن لم يقبله فاللفظ نص لا احتمال فيه، وبهذا فهو لا يقبل التأويل، وإن قبله اللفظ ففيه احتمالان: إما أن يجري على مقتضى العلم أو لا، والاحتمال الأول لا إشكال فيه، أما الثاني فلا يصح أن يحمله اللفظ على حاله؛ لأنه لو صح لكان الرجوع إليه مع ترك اللفظ الظاهر رجوعا إلى العمى، ورميا في جهالة، وبذلك فهو باطل.

- الوجه الثاني: أن التأويل إنما يسلط على الدليل لمعارضة ما هو أقوى منه، فالمؤوِل إما أن يبطل المرجوح جملة، اعتمادا على الراجح، فلا يلزم نفسه الجمع، وإما أن يعتمد القول به على وجه، فإن صح الوجه واتُّفق عليه فذاك، وإن لم يصح فهو نقض الغرض، وذلك يقتضي بطلانه.

- الوجه الثالث: أن تأويل الدليل معناه أن يحمل على وجه يصح كونه دليلا في الجملة؛ لأن رده إلى ما لا يصح جمع بين النقيضين، ومثاله تأويل من تأول لفظ الخليل في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ﴿١٢٥﴾ ﴾ **النساء** . بالفقير، فإن ذلك يجعل المعنى القرآني غير صحيح.

وقد ذكر المفسِّرون وجوهاً مختلفة لنزول الآيات المتشابهة فهذه الآيات التي ليست لها دلالة قطعية في بادئ الأمر هي التي وقعت ذريعة عبر التاريخ في أيدي الذين في قلوبهم زيغ لإشاعة الفتنة والباطل وتعتيم الحق، لما في المتشابه من إشكال بحمله معاني مختلفة، يتشابه تعلقها باللفظ، فتجعله محتاجا إلى التفكر والتأمل، لذلك احتاج تمييز المراد من هذا اللفظ إلى المحكم الذي يحدد المعنى المقصود[4].

وفي سياق الحديث عن المحكم والمتشابه كانت ترد ثنائية الناسخ والمنسوخ؛ لأن العلاقة الرابطة بين طرفي الثنائية الأولى، هي نفسها العلاقة الرابطة بين الناسخ والمنسوخ،

وهي عملية النسخ، وقد قالت طائفة من المفسرين المتقدمين: إن المحكم هو الناسخ والمتشابه هو المنسوخ، مستشهدين بقوله تعالى:﴿ **فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٥٢﴾** ﴾ **الحج**. والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله[5].

وإذا عدنا إلى قواميس اللغة لوجدنا النسخ كلمة تأتي بمعنى الإزالة، ففي القاموس المحيط: "نسخه، كمنعه: أزاله وغيره، و أبطله، وأقام شيئا مقامه، و نسخ الشيء: مسخه، ونسخ الكتاب: كتبه عن معارضة، كانتسخه واستنسخه، والمنقول منه: النسخة، بالضم، ونسخ ما في الخلية: حوله إلى غيرها، والتناسخ والمناسخة في الميراث: موت ورثة بعد ورثة، وأصل الميراث قائم لم يقسم، وتناسخ الأزمنة تداولها، أو انقراض قرن بعد قرن آخر..."[6].

كل هذه الدلالات لكلمة النسخ، التي نقتبسها من المحيط ومن غيره، متصورة في إطار نسخ آيات النسق القرآني، وفيها دليل على حركية النص من خلال عملية الإبطال، والتثبيت، والإبدال، والنقل، التي هي وجوه للنسخ، مما يجعل (الإبدال) هو المعنى الجامع للنسخ، لذلك فسر ابن عباس قوله تعالى:﴿ **مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾** ﴾ **البقرة**. بقوله: (ما نبدل من آية).

والنسخ لا يكون في الكليات كالمتشابه تماما، ويدل على ذلك الاستقراء التام، وأن الشريعة مبنية على حفظ الضروريات، والحاجيات والتحسينيات، وجميع ذلك لم ينسخ منه شيء، فلم يثبت نسخ لكلي ألبته، بل يكون النسخ في الجزئيات[7].

والنسخ في الأحكام قليل، ويدل على ذلك أن غالب ما ادعي فيه النسخ متنازع فيه ومحتمل، وقريب من التأويل بالجمع بين الدليلين على وجه من كون الثاني بيانا لمجمل، أو تخصيصا لعموم، أو تقييدا لمطلق، وما أشبه ذلك من وجوه الجمع، مع البقاء على الأصل من الإحكام في الأول والثاني، وعلى هذا فإن النسخ عند المتقدمين يطلق على تقييد المطلق، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل، وعلى بيان المبهم والمجمل، وعلى رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر، فهو في الاصطلاح المتأخر يقتضي أن يكون الأمر المتقدم غير مراد في التكليف، وإنما المراد ما جيء به آخرا، فالأول غير معمول به؛ لأن الثاني حل محله[8].

إن عملية النسخ تحدث بين آيتين إحداهما متشابهة والأخرى محكمة، حيث تقع الأخيرة من الأولى موقع الأصل من الفرع. ويدل على هذا التموضع قوله:﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ** ﴿٧﴾﴾ **آل عمران** . حيث "يُخْبِر تَعَالَى أَنَّ فِي الْقُرْآن آيَات مُحْكَمَات هُنَّ أُمّ الْكِتَاب أَيْ بَيِّنَات وَاضِحَات الدَّلَالَة لَا اِلْتِبَاس فِيهَا عَلَى أَحَد وَمِنْهُ آيَات أُخَر فِيهَا اِشْتِبَاه فِي الدَّلَالَة عَلَى كَثِير مِنْ النَّاس أَوْ بَعْضهمْ فَمَنْ رَدَّ مَا اِشْتَبَهَ إِلَى الْوَاضِح مِنْهُ وَحَكَّمَ مُحْكَمَهُ عَلَى مُتَشَابِهه عِنْده فَقَدْ اِهْتَدَى وَمَنْ عَكَسَ اِنْعَكَسَ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى (هُنَّ أُمّ الْكِتَاب)؛ أَيْ أَصْله الَّذِي يُرْجَع إِلَيْهِ عِنْد الِاشْتِبَاه (وَأُخَر مُتَشَابِهَات)؛ أَيْ تَحْتَمِل دَلَالَتهَا مُوَافَقَة الْمُحْكَم وَقَدْ تَحْتَمِل شَيْئًا آخَر مِنْ حَيْثُ اللَّفْظ وَالتَّرْكِيب لَا مِنْ حَيْثُ الْمُرَاد"[9].

فالمحكمات هن أم الكتاب، وأم الشيء أصله، ولما كان المتشابه يقابل المحكم، أمكن تعريف المتشابهات بأنهن فروع، ويترتب على ذلك أن المتشابه هو فرع يحتاج لأن يرد إلى

أصله، وتفضي عملية الرد إلى حدوث النسخ بانتقال الآية من صفة المتشابه إلى صفة المحكم، لذلك سمي المحكم ناسخا، وسمي المتشابه منسوخا.

إن عملية النسخ تثبت فكرة لا محدودية العلم القرآني، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾** **النحل.**

أمـا عملية الإحكـام فتشير إلى محدودية العلم البشري، وذلك ما يشير إليه قـول الله عز وجل: ﴿**وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾**﴾ **الإسراء** . وعند التقاء الآيتين تنشأ إشكالية تنبني على التناقض القائم بين علم الإنسان القليل، وبين ما أوتي من علم يحمله القرآن اللا متناهي ؟! وتتحدد الإجابة عند ملاحظة أن المؤول مهما يحكم من آيات الكتاب، ويكتشف من علومها الكثيرة، فإن ذلك يبقى قليلا، لاستمرار تشابه ما أحكم من آيات لجهلنا بدلالاتها الأخرى غير المستكشفة، وما تحوزه من علم غير محصور.

وعن الحسن البصري إن لكل آية ظهرا وبطنا وحَدًّا ومقطعا، كما شاع في كلام كثير من الناس قول: علم الظاهر وعلم الباطن، وأهل الظاهر وأهل الباطن، وقد بسط ابن تيمية القول في ذلك، فقال: قَول الرجلِ: (الْباطن) إما أَن يرِيد علْم الْأُمورِ الْباطنة، مثل الْعلْمِ بِما في الْقلُوب مِنْ الْمعارِف وَالْأَحْوَالِ، وَالْعِلْمِ بِالْغُيُوبِ الَّتِي أَخْبَرَتْ بِهَا الرُّسُلُ وَإِمَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْعِلْمَ الْبَاطِنَ؛ أَيْ الَّذِي يَبْطُنُ عَنْ فَهْمِ أَكْثَرِ النَّاسِ، أَوْ عَنْ فَهْمِ مَنْ وَقَفَ مَعَ الظَّاهِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالظَّاهِرِ، كَأَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَمِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ

بِالْبَاطِنِ، كَأَعْمَالِ الْقُلُوبِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلْمٌ بِالشَّهَادَةِ، وَهُوَ مَا يَشْهَدُهُ النَّاسُ بِحَوَاسِّهِمْ، وَمِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْغَيْبِ وَهُوَ مَا غَابَ عَنْ إِحْسَاسِهِمْ[10].

وقد فسر بأن الظهر أو الظاهر هو ظاهر التلاوة، والباطن هو الفهم عن الله لمراده؛ قال الله تعالى: ﴿**فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثًا ٧٨**﴾ **النساء.** أي لا يفهمون عن الله مراده من الخطاب، ولم يرد أنهم لا يفهمون نفس الكلام، كيف وهو منزل بلسانهم؟ ولكن لم يحظوا بفهم مراد الله من الكلام[11].

القرآن إذاً هو كتاب الله المنزل بلسان عربي مبين في زمن أفصح العرب، الذين كانوا يعلمون ظواهره وأحكامها، أما دقائق باطنه فإنما كانت تظهر لهم بعد البحث والنظر، مع سؤالهم النبيَ صلى الله عليه وسلم في الأكثر[12]، فالظاهر هو المفهوم العربي، والباطن هو مراد الله تعالى من كلامه وخطابه. قال جل وعلا: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ** ﴾ **محمد**. فالتدبر إنما يكون لمن التفت إلى المقاصد، وذلك ظاهر في أنهم أعرضوا عن مقاصد القرآن، فلم يحصل منهم تدبر، وقال أيضا: ﴿**مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتًا**﴾[13]، هنا قال الكفار: ما بال العنكبوت والذباب يذكر في القرآن؟ ما هذا كلام إله؛ لأنهم أخذوا بمجرد الظاهر، ولم ينظروا في المراد، فنزل قوله: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ٢٦** ﴾ **البقرة .** وهذا باطن الآية[14].

ولا شك أن معرفة باطن النص القرآني إنما هي بحث عن مقاصد الشارع الحكيم المنقسمة إلى ثلاثة أقسام[15]:

- مقصد الشارع غائب عنا، حتى يأتينا ما يعرفنا به، وليس ذلك إلا بالتصريح الكلامي، وحاصل هذا الوجه الحمل على الظاهر مطلقا، وهو رأي الظاهرية.

- مقصد الشارع ليس في الظواهر وما يفهم منها، وإنما المقصود أمر آخر وراءه، وهو رأي الباطنية.

- يعرف مقصد الشارع باعتبار الأمرين السابقين، على وجه لا يخل فيه المعنى بالنص، وهو رأي أكثر العلماء الراسخين.

إن القيمة الكبرى للتأويل إذاً تكمن في قدرته على تصريف وجوه النص القرآني، وتقليب آياته بين الوجهين، لإرساء النص على وجهه الذي يعبر عن رؤية أو يحمل حقائق قرآنية مبحوثا عنها، كما نجد أن عملية إرجاع الآية المتشابهة إلى الأخرى المحكمة، تؤدي إلى صرف الآية من وجه لآخر، والعبور من الظاهر إلى الباطن، حيث يمثل الظاهر الآية المتشابهة، بينما يمثل الباطن الآية المحكمة، مما يعني أن عملية الإرجاع أو العبور هي عملية صناعة للمنظومة المرجعية، وإعادة نظر فيها، بتقليب الآية بين المنظومات السياقية، بهدف إبراز وجه أو أكثر من الوجوه المتكثفة للآية أو المترسبة تحت طبقاتها، إذ أن تعدد مرجعية نظائر الآية يعني تعدد أصولها المحكمات، مما يعبر عن تعدد وجوهها بعدد أصولها، حيث يخلق كل نظير منظومة مرجعية تحكم الآية المشتبهة في وجه غير بقية الوجوه، التي تقررها النظائر الأخرى[16].

إلا أن بعض النظائر يمكن أن تصرف الآية المشتبهة إلى وجه مرادف يؤكد الوجه الظاهر، بينما تصرفها أغلب النظائر الأخرى إلى وجوه باطنة، يؤول إليها ذلك الوجه الظاهر، سواء أكان مشتبها أم في مقام المشتبه، فعملية نسخ التشابه هي عملية تصريف للآية على وجوهها غير النافدة بالتحولات في السياق كمنظومة مرجعية، وإن عملية الانتقال ذاتها عبر المنظومات المرجعية المختلفة عملية عبور من الظاهر إلى الباطن[17].

وختاما يمكن القول إن التأويل في القرآن يتبوأ موقعا بين المفاهيم القرآنية التي تتعاضد معه لتجعل النص القرآني بنية لغوية محتاجة إلى فكر ثاقب، ومن هذه المفاهيم: الناسخ والمنسوخ، والظاهر والباطن...، وهو منهج يتسع في فهم النصوص ليشمل طريقة أصحاب العقائد في تفسير القرآن والحديث، وليضم أولئك النقاد والبلاغيين الذين أرادوا معرفة أسرار البلاغة، ودلائل إعجاز القرآن، وجماليات اللغة العربية، فعلى الرغم من اختلاف الأغراض التي تأولوا بها النص فقد اتفقت طرائقهم، أو كادت تكون، وهي تقوم على البحث في أعماق المعاني، واستجلاء جوهر النص، ومعرفة أسراره وخفاياه.

الهوامش والمراجـــع

1- محمد أحمد نوح، جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1997، ص 12 و ما بعدها.
2- ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، ص 257.
3- الشاطبي، الموافقات، 3/ 653،66 .
4- الباجي، الحدود، ص 125.
5- ابن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، ص9.
6- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (نسخ)، ص 286.
7- الشاطبي، الموافقات، 69/3.
8- م ن/70، 71.
9- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 2/ 7.
10- ابن تيمية، رسالة في علم الظاهر و الباطن، الموقع الالكتروني: bentaimiya.blogspot.com، تاريخ الزيارة: 2010/03/24، في الساعة: 10:30.
11- الشاطبي، الموافقات، 243/3.
12- الزركشي، البرهان، 14/1.
13- العنكبوت/41.
14- الشاطبي، الموافقات، 244/3، 245.
15- م ن/ ص291، 292.
16- أحمد البحراني، دروس التأويل، الموقع الالكتروني:www.ataweel.com.les/les_h.htm، تاريخ الزيارة: 2010/03/24.
17- المرجع نفسه.